

وغيره من العلوم...  
فإنه لا يمكن أن يكون العلم...  
فإنه لا يمكن أن يكون العلم...  
فإنه لا يمكن أن يكون العلم...

الحروف وفسوف أي فليسوف يستعملونه في الحادف فلو علم العالم أي بالزمان  
ومعناه عدم أو لونية وإن كان حادثاً بالذات ومعناه احتياج لغيره ولو  
بالتحليل عندهم والقديم بالذات الواجب بوحدة وهو ما استغنى  
عن موثرو الطاوت بالزمن ماسبقه عدم وهم يقولون بقدوم الأفلاك والفضاء  
انتحاصاً والمولدات أنواعاً ويريد عليهم كما يأتي أن يزلزم من حدوث الأفراد  
حدوث الأنواع لتحققها فيها ولكن ذلك كما تكلمنا العلم بالجنسيات وحشر  
الوجودات شيئاً بالبيدي وبني رابع وهو اثبات التحليل وخامس وهو  
السادس الثابت للمفكوك العشرة قالوا كما هم لم يعد وهما لقطاهم فكان القابل  
بما ليس من العقلاء هكذا أثر لنا في قراءة السعد على عقابك التسفي ويمكن  
التدريج بين التحليل والقدم والالتفات لأصولهم فتأمل فانه بقي أمورهم  
قبول الألفاظ الغريبة والذلتان المنافي ليوم تطوي السهام محتمل أن هذا  
المبحث لا يخرج عن قوله الذي فكل من كلف شراً وجاباً عليه ان يعرف الفوق  
فالعلم لبقاها وعن المبدأ لكن لو يفرض لما حوله لعدم استعماله **ف** ان  
تعلم شيئاً في الحاشية الأولى بقا العبارة على ظاهرها وأن معناها التصديق  
بعقائدها التي امر واجب محتمل إذ وجوب العلم والتعليم إنما هو من باب  
حالوية الواجب الذي هو واجب وجاب بان هذا اجبني على ان الفصل يوجب  
الكيفيات والكلمات إنما هو تكليف باسباب من التعلم وغيره وقد يقال  
ان الشرح احتاج لذلك إشارة إلى ان المراد بالعلم في المصنفين الفهم المعروف  
والبالغ للتصور وذلك ليظهر قوله بعد يحتاج للتيبين المؤمنين غير  
تكليف استعماله ولا غيره كما سبقت الاشارة فليتامر **ف** واجب لم يقل وجبها  
تزيد للتعلم والتعليم منزلة الشيء الواحد لتلائم مع مقال النووي ان العالم  
لا يجب عليه ان يطلب الجاهل ليظهر دل الامر بالعكس أي فليس كالموسول  
لان الاحكام يقع بها الرسول على الناس فليستوا بعد عن تعلمهم نعم يجب على  
العالم الاجابة بعد الطلب وكل هذا ما لم يشأه من الجاهل يجب ح  
المادة للتعلم والتغيير حسب الامكان **ف** محتمل للزمن بل تأكيد جعل

الوجوب

وغيره من العلوم...  
فإنه لا يمكن أن يكون العلم...  
فإنه لا يمكن أن يكون العلم...

الوجوب محتمل كما جاز فان الوجوب بنفس التحتم قوله تعالى فاعلم لتفصيل  
الدليل قاصر على الواحد ائمة واجب بانها تضمن جميع العقابله فلنا ظاهر  
في الالهييات واما النبوات والسمعيات فاما قوله من محمد رسول الله على  
ما يأتي فاعلم الشرا يقتصر على الاشراف ولغيره دليل آخر نحو ما نزلنا فانما نزل  
الكل والقبائل وغير ذلك **ف** التحقيق أي اثبات الشيء بتفصيل عينه بالنسبة إلى العلم  
بمعنى الذات المتعلقة بعين كل شخص على حدة فهو وجوب فردي علمي  
صحةً بامان العقيدة واصولها على كفاية وبإتي تفصيل ذلك **ف** التحقيق أي  
اثبات الشيء بتفصيل عقيدة قال في الواقف هي ما يراد للاعتقاد كالله  
موجود لا للعلم بمقتضاها كالصلاة واجبة فان الاحكام الشرعية تنقسم  
لهذين الصنفين والاول اصول والثاني فروع **ف** ولو جملها ليسكون الميم  
نسبة للجملة ضد التفصيل في المقدمات والشبه والاول والحق ان هذه الهم  
الاقول والتفصيلي أكثر يحصل به الكفاية والعيبي والعيبي كما يحصل  
باحد الله للبلدين **ف** ولما يابا نسبة للكفاية للكفاية بالبعض وهل يحصل  
ان لم يتم بواقيها لمعاقب الجميع اذ لم يحصل اول العلم العمل او ان كان حازها  
فسيقت غيرة فالاول والثاني واللاحق قبل حصوله العرف كالشأن بق  
حيث لم يدهين بالشرا وع كإفادة الحاشي في طلب العلم قال لا يستعمل كل  
مسئلة ولحق ان العبي افضل لزيد الاعتناء **ف** ميبا ليه المسئلة  
مطلوبة خبري يدهن عليه في فرض ومربيات العلوم لانه من مسائل  
العلوم اذ لا يقام على الضروي برهان **ف** واقامة الاذنة عطف تفسير  
على التحقيق او ميبان ان اريد به الاكسرة على الوجه لحق **ف** وازالة التسم فعل  
الكلام على التسمية في خطبة التسم وهذا عطف لازم لان التفصيلي اصطلاح  
ما قدر على غير برهان حاشية وحل شبهه فان عجز عن احدها أو غيرهما تجلي  
**ف** بقوة أي بحيث لا يمكن الخصم حده **ف** وهذا العلم بجوب فيه التح  
اصل هذا الكلام للقاضي الامر موي كما في ثم المقاصد وهو يفيد ان موضوع  
هذا العلم ذات الله تعالى وصناته والمكانات من حيث عبد اها وعادها

وغيره من العلوم...  
فإنه لا يمكن أن يكون العلم...  
فإنه لا يمكن أن يكون العلم...